

إشكالية التفاعل بين الأداة والموضوع

د. إبراهيم صدقه

جامعة فرحات عباس — سطيف —

إن المداخلة تحاول الإجابة عن السؤال المطروح، الذي مفاده " كيف نوفق بين النص الأدبي العربي بخصوصيته المتميزة والمناهج الغربية النابتة في تربة ثقافية مغايرة ؟". محاولا الاختصار ما أمكن، مركزا - بصفة خاصة - على الأسباب التي جطت المنهج يبقى على مستوى سطح النص دون التوغل في ثنياه والتعمق في عناصره من أجل الإحاطة ببنيته العميقة.

وتصورت بأن الإجابة عن هذا السؤال تكون بالتطرق إلى النقاط التالية:

أولا : دور المنهج ووظيفته .

ثانيا : العوائق التي حالت، وتحول، دون التوفيق بين المنهج والنص .

وقد اختصرت هذه العوائق في الأسباب التالية:

1 - الكيفية التي استقبلنا بها المناهج .

2 - عدم المطابقة بين الأداة والموضوع

3 - عدم الوسطية عند القراءة الإجرائية.

تلكم هي النقاط التي سأعرضها على مسامعكم خلال الفترة الزمنية التي

منحت لي، من أجل مناقشتها وتمحيصها.

النقطة الأولى : دور المنهج ووظيفته :

لا أظن أن هناك قضية نقدية حظيت بالدراسة والبحث مثل قضية

"المنهج". فقد لقيت هذه القضية اهتماما كبيرا من الباحثين في الميدان على تنوع

مشاربهم واتماءاتهم.

هذا الاهتمام يشي بأهمية القضية وتشعبها في مجال الدراسة الأدبية والنقدية. كون " المنهج " هو الذي يحدد طريقة معينة ومحددة لقراءة النصوص، وهو الأداة التي تمكن صاحبها من طرق أبواب النص، وهو أساس نجاعة كل دراسة أدبية. ولهذا نجد تراكما كبيرا هائلا من الدراسات والبحوث والأطروحات التي تناولت القضية بكل تشعباتها وأبعادها المتنوعة.

إلا أن هذا التراكم الكمي بحاجة إلى وعي نظري وإجرائي يمكن الباحث من التعق في القضية وسبر أغوارها. ومن هنا، فإن قضية المنهج لا تزال بحاجة إلى دراسة وتحليل وتمحيص من أجل استكناه جوانبه ووضعها تحت نور جديد ومتجدد. وخاصة فيما يتعلق بالكيفية التي ينبغي أن يتم التعامل بها معه. ويبقى البحث دائما مستمرا. لأن طبيعة المنهج تتطلب البحث باستمرار. فالباحث الذي يستخدم هذه الأداة الإجرائية، لا بد من أنه سيكتشف من حين لآخر ثغرة، أو ثغرات، تجعله عاجزا عن أداء وظيفته بطريقة مريحة، وبكفاءة معرفية تجذب إليها قراءه. فيحاول فحصها وتطويرها حتى يجعلها قادرة ومنسجمة - على الأقل - بنسبة معينة - مع النص المقروء، ومن ثم يجعلها قادرة على مواكبة العصر.

فمن المعروف، لدى الدارسين والباحثين في ميدان النقد الأدبي، أن الساحة النقدية في وطننا العربي، مشرقه ومغرب، عرفت تهاوتا منقطع النظير على المناهج النقدية الحدائية والجري وراء كل ما هو وافد، ومحاولة التعريف به أو ترجمته والدعوة إلى اعتناقه بكل مكوناته، دون مراعاة للتباين الحاصل في الظروف المعرفية والتاريخية والحضارية؛ أي دون تمحيص وانتقاء.

الأمر الذي خلق هذه الإشكالية، وجعل البحث فيها أمرا ضروريا ومشروعا، من أجل تكييف هذه الأداة والتحويل من طبيعتها حتى تتماشى مع طبيعة موضوعها المتمثل في النص العربي، وكذلك من أجل المحافظة على الجنور وعلى الخصوصية - خصوصيتنا - مع الاستفادة من رياح الانفتاح، دون السماح لها باقتلاع جذورنا من تربتها الأصيلة، أو محو خصوصيتنا المنحدرة من تراثنا وحضارتنا، وعدم مجاوزتهما.

هذه الإشكالية المطروحة على المستوى النظري، تقودني إلى عرض بعض الصعوبات والعوائق التي تحول دون تفاعل المنهج مع النص، حسب تصوري، لتكون موضوعا لحوارنا ومناقشتنا ليس إلا. وهي النقطة الثانية المدرجة في المداخلة.

ثانيا : بعض العوائق التي حالت، وتحول، دون التوفيق بين المنهج

والنص .

من خلال قراءاتي للدراسات الأدبية والمناهج النقدية وما كتب حولها، وكذا من خلال الممارسة الميدانية، تبين لي أن عدم التفاعل بين الأداة والموضوع يرجع إلى الأسباب التالية:

السبب الأول : عدم المطابقة بين الوسيلة والموضوع.

من المعروف لدينا جميعا أن طبيعة المنهج المطبق بعيدة عن طبيعة النص الذي هو ميدانه الذي يعمل فيه، وقد يكون بعيدا، بعض الشيء، كذلك عن الناقد الذي يقوم بهذه العملية الإجرائية. كون " المنهج " وافدا، وهذا الوافد يختلف اختلافا كبيرا أو جزئيا عن بيئة أبنائنا العربي وطبيعته، وكذلك عن طبيعة منشئه من جوانب عدة: النفسي والاجتماعي والاقتصادي وغير ذلك. وحتى في طبيعة علاقات أفراد المجتمع. فطبيعة العلاقات التي تربط أفراد المجتمع العربي غير تلك التي تربط أفراد المجتمع الآخر. بالإضافة إلى جحر الزاوية التي هي اللغة.

ومن هنا فإن هذا الوافد - المنهج - قد تتناسب بعض جوانبه مع بعض جوانب النص المحلي وتختلف معه بعض الجوانب الأخرى. وهذه التي تختلف نجد الناقد أحيانا يحاول فرضها عليه بالقوة حتى ولو تمزقت. ومن هنا تكون عملية التقليد والمحاكاة من الناقد العربي غير مجدية، في كثير من الأحيان، الأمر الذي يحول دون الوصول إلى أعماق النص المقروء وتبقى القراءة تطوف على مستوى السطح وتتأبى النفاذ إلى الأعماق. ((ولعل خلف هذه الحقيقة، تكمن بعض أسرار التعثر الذي يعانيه النقد العربي الجديد، وهو يسعى إلى

محاولة تطبيق تلك المناهج، مما جعله غالبا يبقى في إطار التنظير ولا يقترب من النص إلا في نطاق محدود، وإذا فعل فإنه يزيد في إبراز مدى التناثر الذي يحول دون توظيف المنهج)) (1).

هذا مظهر من مظاهر الأزمة التي يعاني منها نقدنا العربي في الراهن. فهناك مسافة تفصل بين القراءة النقدية والنص المقروء، وإن كانت تختلف نسبتها من منهج لآخر ومن قارئ لآخر. ولعل السبب في وجود هذه الثغرة التي تحول دون النفاذ إلى التحليل الفعلي للنص العربي، ترجع إلى ثوبان الأداة - أداتنا - في الآخر. تلك الأداة التي اتخذت أساسا لمعرفته، وإذا بها تنوب فيه وتتلاشى - أو تكاد - بفعل الانفتاح المطلق الذي عرفه نقدنا المعاصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي إلى يوم الناس هذا.

وقد عبر أحد النقاد عن هذه القضية، حينما نظر في بعض البحوث العربية فوجد أصحابها يميلون كل الميل إلى ثقافة الآخر ويحرصون عليها أشد الحرص، فرأى أنه إذا تأملنا ((محاولات نقدنا في المرحلة الحديثة المعاصرة، نجد أنهم سعوا إلى التوصل ببعض مناهج النقد الجديد، التي أعطت ثمارا كلية أو جزئية عند الغربيين ولكن سعيهم لم يتجاوز التجريب، الذي لم يتيح له أن يتم دون الوقوع في الخل، وهو خل مرده إلى أن التطبيق لم يكن متقنا وسليما، وما كان له أن يأتي على الوجه الأنسب بسبب الاختلاف الذي يمس نوع المعطيات، ومدى تأثيرها، حين تكون مستخلصة من بيئة، ويحاول إلحاقها ببيئة أخرى من جهة، والذي يمس طبيعة التعبير وأداته وكل ما يرتبط بهما من جهة أخرى)) (2).

لأن الظروف التي أنشأت هذه المناهج، غير الظروف التي تطبق فيها، وهذا هو الذي يستدعي إعادة النظر فيها من حين لآخر، ومحاولة جعلها تواكب شروطها التطبيقية الجديدة المتجددة.

بالإضافة إلى ذلك، أن لكل منهج نقدي فكرا فلسفيا يقوم عليه، وخلفية ثقافية معينة تحدد أغراضه. وهذه جوانب مضمرة فيه، وهي الجوانب التي تنبني

عليها جوانب أخرى متجلية، التي تتمثل في مصطلحاته ومبادئه التي يحاكمها الناقد في عمله الإجمالي.

وإذا كان هذا الناقد غير متحكم في هذه الأدوات بصفة دقيقة، فإن نتائجه تكون غير صحيحة. ومن ثم يكون المنهج النقدي صالحا على المستوى النظري وغير مفيد عند جعله أداة للقراءة. لأن كل باحث في مجال الدراسة الأدبية يريد الوصول إلى هدف معين، أو أهداف سطرها من قبل. ثم يبحث عن الأداة التي تحقق له هذه الأهداف، وعليه فإن القيمة الحقيقية للمنهج لا تكمن في مظهرها البراق؛ أي في الإسهابات التي تطلعا بها الأبحاث، وفي التعريفات المختلفة لها، وإنما تكمن في مدى قدرتها وقدرتها مستخدمها في تحقيق الأهداف المسطرة.

إن الكفاية النظرية لا يعتد بها ولا تتخذ مقياسا لمعرفة التفاعل بين النص والمنهج، وإنما الذي يعول عليه هو الكفاية الإجرائية. وهذه هي الحجر العثرة التي تقف أمام الدارس باستمرار. فهناك من النقد والباحثين من يفضل منهجا على منهج آخر، ويرى بأنه الأفضل والمفيد، والصالح لأن يكون أداة للتحليل والتأويل، اعتمادا على أنه أكثر موضة من الأدوات الأخرى، دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النص الذي نقرأ به هذه الأداة. وعندما تتناقض طبيعة النص مع طبيعة الرؤية المنهجية، فإن هذا التناقض يؤدي إلى عدم التفاعل والتلاحم بين المنهج والنص. لأن لكل نص طبيعته الخاصة، كما أن لكل منهج رؤيته الخاصة وإذا حدث أن طبق منهج لا تتسجم رؤيته مع طبيعة النص، فإن الهدف المسطر لا يتحقق لعدم التفاعل بين الأداة والموضوع. لأن الناقد يجد صعوبة في اختيار النصوص التي تتناسب طبيعتها مع الأداة المختارة، ومن ثم يحدث الانفصام بينهما وتضيع الفائدة. إننا نتهافت ((على قراءة الأعمال الأجنبية في جل الأحوال فقط من إبراز أداة قوية من أدوات النقد، دون أن نسخرها كمادة خام ونعيد تشكيلها من جديد وفق حاجتنا المعرفية، في تداول منتج، أو منتج إلا بالقدر اليسير لبعض علمائنا وباحثينا الجادين، لكنها أبدا لم تصل إلى حد الظاهرة. وقد

استطاع بالفعل الخطاب النقدي في جل الإصدارات العربية أن يتوصل مع الخطاب النقدي العالمي، لكن شأنه شأن (التكنولوجيا العالية) لم يتجاوز المنحى الاستهلاكي إلا فيما ندر، أو قل أقل مما نأمل أن يكون عليه ((3).

وهذا منزلق آخر من المنزلقات التي نجدتها في كثير من البحوث والدراسات. وحتى نتجنب هذه المنزلقات ن لا بد من أن تكون الانطلاقة ((من الأثر الفني الملموس لا من بعض الآراء القبلية الخارجة عنه، حتى نستخرج منه حاجتنا في النقد، تلك أن كل أثر فريد من نوعه لا يقاس به غيره)) (4).

السبب الثاني : الكيفية التي استقبلنا بها المناهج :

يتمثل هذا السبب، في نظري، في الكيفية التي تم بها استقبال نقدنا العربي للمناهج النقدية الوافدة. فكلنا يعلم بأن هذا الاستقبال لم يكن موحدًا في جميع الأقطار العربية، وبما كان استقبالا متفاوتا، حسب العلاقات التاريخية والثقافية التي تربط كل قطر من الأقطار العربية بثقافة البلدان الغربية. ..

بالإضافة إلى خصوصية كل باحث وناقد عربي. فكل ناقد ثقافته الخاصة ومنبعه الثقافي الذي اغترف منه هذه المناهج وطريقته الخاصة في شرحها وتقسيمها للقراء، سواء أكن تلك في شكل مؤلفات أم في شكل ترجمات، أم في شكل مقالات .. الخ. فظهرت في كل قطر عربي مجموعة من النقاد تحاول احتذاء هذا الوافد وتتخلص معه وتطبقه على الألب العربي: قديمه وحديثه، شعره ونثره. ..

هؤلاء هم الذين عملوا على تعريب هذه المناهج وتوضيحها للقارئ العربي. ومحاولة تطويرها، فلهم الفضل في هذا، إلا أن هذا التطوير لم يكن متكافئا، وخاصة فيما يتعلق بترجمة المصطلح النقدي.

ويرجع هذا إلى تعدد المنابع التي يأخذون منها (الفرنسية - الإنجليزية - الإسبانية .. الألمانية ..). ولا يوجد إجماع حول تعريب المصطلحات، ثم إن هؤلاء المترجمين لم يكونوا على الاتصال ببعضهم البعض، ولم يكونوا مطلعين على ما يجري في الأقطار الأخرى وما يقوم به المترجمون هناك بتعريب المصطلح،

الأمر الذي جعل مصطلحات النقد الغربي الحديث تدخل إلى النقد العربي بالفاظ متعددة. والأمثلة على ذلك كثيرة. منها على سبيل المثال لا الحصر كلمة (Narrateur) نجدها مترجمة بكلمة (الراوي) وكلمة (السارد). وترجمت كلمة (Narration) بكلمة (السرد) تارة، وبكلمة (الحكى) تارة أخرى. وكلمة (Fiction) ترجمت بكلمة (المتخيل) وبكلمة (خيال). مع الفرق واضح بينهما. كما ترجمت عبارة (Temps de la narration) بعبارة (النص القصصي) تارة وبعبارة (زمن القص) تارة أخرى .. والأمثلة كثيرة ..

هذا التباين والاختلاف في الترجمة كان سببا في تقيد المنهج وفهمه وتمثله من قبل القارئ، وكان حجر عثرة عند العملية التطبيقية. الأمر الذي أدى إلى عدم التفاعل بين المنهج وموضوعه الذي طبق عليه. وقد عبر أحد النقاد عن هذا الانشغال، مفرقا بين نقلنا العربي القديم، وما آل إليه في العصر الحديث، فرأى ((أن السائد في حقننا المعرفي للنقد الأدبي العربي الاعتماد على مصادر مصطلحية تتبنى التراث في المقام الأول، ولا سيما تلك المصطلحات التي واكبت الحضارة الإسلامية، حين كان العرب منتجين للثقافة والمعرفة، وجلها يرتبط بعلم اللغة، وهذه أفضت مضجعا مصطلحات اللسانيات الحديثة، وما خص الألب منها لما يزل يسري على استحياء في مضمار النقد القديم. أما النقد الحديث فحال جل مصطلحاته الانصراف التام إلى مصادر معرفية أجنبية، نقلت إلى العربية ... ولم تكن تلك اللغات أصولا مصطلحية - في معظم الأحوال - بقدر ما كانت معابر لهذه المصطلحات من اليونانية القديمة أو اللاتينية ... وحينما نتعدد المصادر تحدث قدرا من البلبلة التي تمثل نقطا عازلة في تيار التواصل مع التطور المصطلحي بين أقطار العالم العربي)) (5).

السبب الثالث : عدم الوسطية عند القراءة الإجرائية .

إن المقصود بعدم الوسطية عند القراءة الإجرائية، هو الذهاب شططا والأخذ من المنبع الواحد - المنبع الواحد - وعدم تقريبه من المنبع الآخر المتمثل في المنبع التراثي العربي. فعدم تقريب المنبعين من بعضهما أدى إلى عدم

التوفيق بين النص العربي بخصوصيته المتميزة والمناهج الغربية الثابتة في تربة ثقافية مغايرة. حيث نجد خطابنا النقدي موزعا بين ثقافتين: الثقافة الغربية بكل أبعادها الثقافية والفكرية، ولم يجمع بينها وبين ثقافتنا العربية وفكرنا العربي سوى اللغة.

ثم الثقافة العربية الأصيلة التي ترجع إلى تراثنا النقدي، إلى عهد الجاحظ ومن لف لفه، ومحاولة الاسترشاد به من أجل بلورة نظرية نقدية عربية أصيلة.

هاتان الدعوتان المتصارعتان المتباعدتان في التصور للفكر النقدي، وفي الكيفية التي يمكن أن يتبوأ بها مكائته اللاحقة به، وانعدام الوسطية في التطبيق؛ أي عدم انتقاء المبادئ من المنهج الوافد وجعلها ملائمة مع نظيرتها في المنهج التراثي المحلي، وتكييفها وفق الموضوع. كل هذا أدى إلى عدم التوفيق بين نصنا العربي والأداة الوافدة، وعدم التفاعل بينهما.

وعليه فإن الأخذ بالرأي المنفرد والتعصب لثقافة معينة لا يحل الإشكال، وإنما يزيد الأمر تعقيدا ويعمل على توسيع الهوة بين المنهج والنص. ومن ثم فلا بد من الجمع بين الثقافتين: الوافدة والتراثية المحلية من أجل بلورة منهج نقدي وسطي لا هو شرقي ولا هو غربي، وإنما هو مزيج بين الاثنين معا.

ومن هنا فإنه لا يمكن لهذه الأداة أن تكون صالحة دون العودة إليها باستمرار ومحاولة تعديلها وتكييفها وفق طبيعة الموضوع الذي تتناوله، وبذلك تكون الموافقة بين الأصالة والحداثة، بين الماضي وما ينطوي عليه من أصول لا تزال صالحة والحاضر بكل أوضاعه وأبعاده المختلفة؛ أي تقريب التريبتين من بعضهما البعض، ليصبح المنهج قادرا على تحقيق وظيفته، عندئذ يمكن أن نتحدث عن التفاعل بين الأداة والموضوع. تلكم هي الإشكالية التي حالت دون الوصول إلى لب النص. شكرا.

- 1 - الدكتور: الجراري عباس، خطاب المنهج، منشورات السفير، 1990، ص14.
- 2 - المرجع نفسه، ص20.
- 3 - عزت جاد: المصطلح النقدي المعاصر بين المصريين والمغاربية، مجلة فصول العدد 72، ربيع وصيف، 2003، ص74.
- 4 - عبد السلام المسدي: النقد والحداثة، دار الطليعة بيروت، ط1، 1983، ص47.
- 5 - عزت جاد: المصطلح النقدي بين المصريين والمغاربية، مجلة فصول (العدد المذكور) ص74.